أحمد فهمى: المشهد السياسي بعد مليونية الشرعية والشريعة

الأحد 2 ديسمبر 2012 12:12 م

تصريحات وأقوال :

الباحث السياسي/ أحمد فهمي :

أولا: الدلالات

الحمد لله، جاء الحشد اليوم غير مسبوق في التاريخ المصري الحديث، فلم يتجمع مثل هذا العدد في وقت واحد في مكان واحد من قبل
ومن أهم الدلالات التي يفرزها هذا الحدث العظيم، أن القوى الإسلامية نجحت في حشد فئات كثيرة من عموم الشعب، فالحضور لم يقتصر على الإسلاميين فقط بل تضمن مشاركة واسعة من فئات مختلفة، وهذا تطور كبير في قدرة الإسلاميين
كذلك فإنه من المفترض أن دوافع المعارضة لحشد الجماهير تكون أقوى من دوافع القوى المؤيدة، فالاحتجاج عادة ما يكون أكثر حماسة من التأييد، لكن رغم ذلك نجح المؤيدون في حشد أضعاف أضعاف ما حشده المعارضون، وهذا دليل واضح على الوزن النسبي الشعبي للقوى المؤيدة لقرارات الرئيس

من الدلالات أيضا، أن الإسلاميين اكتسبوا مهارة واضحة في إدارة الصراع السياسي، فقد نجحوا في إعادة صياغة قواعد اللعبة، فهم لم ينساقوا وراء المعارضة ينظمون مليونية ترد على مليونية، بل تركوهم يستنزفون قواهم ويهبط منحنى حماستهم، ثم أعلنوا مليونية حاسمة، وهكذا حتى لو قام العلمانيون بتنظيم مليونية جديدة، فإن الإسلاميين لن يكونوا ملزمين بالرد السريع، بل لو جاءت مليونية العلمانيين في مستوى سابقتيها فلن تكون هناك حاجة للرد أصلا، وبذلك يكون الإسلاميون قد نجحوا في حرق ورقتهم الأساسية

ومن الدلالات المهمة، أن الإسلاميين نجحوا في حرق الوقت على القوى العلمانية، فالاستفتاء بعد أسبوعين فقط، وهذا يضعهم في حالة مربكة ما بين "الاعتراض على الإعلان" أو "الاعتراض على الاستفتاء" وحتى لو ركزوا حملتهم لمواجهة الاستفتاء، فستكون حجتهم ضعيفة، لأن الناس سيقولون لهم ببساطة: لا تريدون الاستفتاء، خلاص صوتوا بالرفض أو قاطعوا

ومن أهم الدلالات، أن القوى الإسلامية ظهرت في مظهر موحد متوحد، وكشفوا للناس أن الخلافات فيما بينهم لا تتجاوز الخطوط الحمراء، وأن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم، والناس تميل بطبيعتها إلى مشهد المتحدين
ومنها، نجاح الإخراج العام لليوم، وختامه باحتفال تسليم مسودة الدستور، ودعوة الرئيس إلى الاستفتاء بينما الحشود في الميادين، وهذا النجاح محض توفيق من الله تعالى

ومنها، أن حضور أغلب وأهم مسئولي الدولة وبحضور شيخ الأزهر، احتفالية مسودة الدستور، تعني توجيه رسالة ضمنية إلى القوى العلمانية، أن شرعية الرئيس لم تهتز، وأنه ممسك بمقاليد الدولة
وأخيرا، فمن أهم الدلالات، أن الإسلاميين نجحوا في الخروج من أسر"الفصيل" و"التيار" و"الجماعة" التي يضعهم فيها الإعلام العلماني الفلولي، الذي يترجم حراكهم السياسي على أنه حراك داخلي يقوده ويحضره ويشارك فيه الأعضاء والأتباع فقط، في معزل عن الجماهير

ثانيا: التداعيات

هذا الحدث التاريخي يرتب نتائج غاية في الأهمية، ويفتح الباب لاحتمالات كثيرة على مختلف الأصعدة، ويمكن رصد التداعيات على 3 جبهات مختلفة:
أولا: القوى المؤيدة للإعلان الدستوري

التوظيف السياسي للتظاهرات الشعبية المؤيدة، يجب أن يتسم: بالسرعة، والحسم، والتمدد إلى أقصى الغطاء الذي توفره التظاهرة
ويمكن اعتبار مليونية اليوم على أن هدفها الرئيس لم يكن إبراز تأييد الإعلان الدستوري، بقدر ما كان توفير الدعم الشعبي لعملية إطلاق الدستور
من ناحية أخرى، فإن موقف الرئيس من المحكمة الدستورية يجب أن يكون حاسما استغلالا لهذه الأجواء، فهو إما أن يصدر قرارا بحل المحكمة، أو تعليق عملها، وإما أن ينتظر ليكون قراره ردة فعل وليس فعلا بادئا، فإذا تجاوزت المحكمة صلاحياتها المقيدة بالإعلان، يتخذ قراره بناء على ذلك

التحدي الأكبر أمام الرئيس، هو مسألة الإشراف القضائي الواجب على الاستفتاء، فإذا أصر القضاة على موقفهم، سيكون الأمر معقدا قليلا رغم توفر حلول بديلة، وأعتقد أن اتباع إستراتيجية سريعة لتفكيك الإضراب، أمر مطلوب في هذه المرحلة
أما على صعيد القوى الإسلامية، فإن الخطوة الأكثر أهمية حاليا، هي نقل الاهتمام الشعبي من الإعلان الدستوري والقضاء وخلافه، لينشغلوا بالإجابة على السؤال الأكثر أهمية، هو: كيف نحدد موقفنا من الدستور في الاستفتاء القادم؟.
فالإعلام الفلولي سوف يجعل هذه قضيته في الأيام القادمة، وستكون مهمته تشويه الدستور وتصوير التصويت عليه بـ"نعم" على أنه كارثة قومية، فكيف نثبت العكس للناس؟.

وهنا يجب ملاحظة أمر بالغ الأهمية، وهو أن التصويت بالموافقة على الدستور، سوف تعني غالبا التصويت للأحزاب الإسلامية بالأغلبية في انتخابات البرلمان القادمة، إن شاء الله، والقوى العلمانية تدرك ذلك، وهذا أحد الأسباب الحقيقية لرفضهم دستور الإسلاميين، فحسم الاستفتاء يعني بإذن الله حسم الانتخابات
ثالثا: التحالف العلماني الفلولي

هناك ثلاث مسارات متوقعة أمامهم، الأول، أن تتفرق اجتهاداتهم السياسية وبالتالي مواقفهم، وبالتالي حشدهم واحتجاجاتهم، وربما يبحث بعضهم عن مصالحه في الوضع الجديد، ولو لاحظنا فقد كثرت المبادرات الفردية في الأيام الأخيرة، وهو ما يعني عجزهم عن طرح مبادرة واحدة مشتركة

الثاني، في بعض الأحيان عندما يحدث تفكك في بنية التحالف، يلجأ بعض أطرافه إلى طرح رؤى متطرفة في محاولة لجمع الشتات وتأخير التفرق، وهنا يمكن توظيف مفهوم العصيان المدني، وهو كما شرحت في مقالة سابقة، ليس عصيانا مدنيا بالمعنى المعروف في الأدبيات الثورية، ولكنه "بلطجة مدنية"، لكن هذا الأسلوب - مع القرب الشديد ليوم الاستفتاء - سيجعلهم في صورة من يثير الفوضى في حياة الناس الحالمين بالاستقرار، وأعتقد أن هذه الخطوة نفسها سوف تكون محل خلافات فيما بينهم، خاصة وأن بعضهم لا يتبنى هذه الرؤى الحادة
ومن غير المستبعد التخطيط لإحباط التصويت في يوم الاستفتاء، لكن ربما يطلب الرئيس من الجيش المشاركة في حماية اللجان، وهنا سيكون تعويق التصويت مواجهة مباشرة مع الجيش الذي يحرضونه على الانقلاب، يعني"كش ملك".

لكن بصورة عامة، لا يجب الاستهانة بقدرتهم على إثارة الفوضى، فرغم أنهم كما اتضح في الأيام الماضية، لا يملكون قدرة على تحريك فوضى متزامنة في مناطق كافية في أنحاء الجمهورية، لكنهم يلعبون على فكرة أن السلطات لن تجرؤ على المواجهة القوية، خشية التداعيات، وهذا يستدعي المواجهة بإستراتيجية متوازنة تعتمد على فكرتين: "العقاب على قدر الخطأ"، و"إشراك الجماهير في رفض الفوضى المبرمجة".

المسار الثالث، الدوران حول المحور دون تقدم أو تأخر، فلا يمكنهم التقدم، والتراجع يعني الانهيار، وهنا قد يكون مستحسنا أن تطرح الرئاسة رؤى تقريبية للحوار بعيدا عن قضية الدستور والاستفتاء، لاحتواء الموقف وتوفير وسيلة خروج آمنة لهذه القوى حفاظا على التماسك المجتمعي
يتعلق بالتحالف العلماني الفلولي، الموقف القبطي ممثلا في الكنيسة، فانسحاب الكنيسة من التأسيسية، ربما يعني منطقيا الإعلان عن مقاطعة الدستور، وهذا قد يضع النظام في حرج خاصة مع الخارج، وفي ظني أن هذه القضية لا تتطلب تقديم تنازلات، إذ كما بدا واضحا في الفترة الماضية، فإن سياسة البابا الجديد تنطلق من قاعدة" إعادة ترسيم الحدود مع الدولة" والتنازلات في هذا السياق سوف تكتسب صفة الديمومة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن مسودة الدستور لا تتضمن موادا تمس الأقباط أو الكنيسة بسوء، بل إن المادة الثالثة هي مادة غير مسبوقة في الدساتير المصرية، وتعد مكسبا حقيقيا لهم
رابعا: المحكمة الدستورية

الاحتمال الأكثر تطرفا لما يمكن أن تفعله المحكمة غدا، هو تفعيل دعوة إلغاء الإعلان الدستوري الأول، مع إصدار حكم بحل التأسيسية وحل مجلس الشورى، وربما تتجاوز إلى التعامل مع دعاوى تتناول الإعلان الأخير والدعوة إلى الاستفتاء، فقد عودتنا المحكمة على تجاوزها للوائح والأعراف المنظمة لعملها

والاحتمال الأكثر اعتدالا، أن تصدر المحكمة قرارا بوقف أو تعليق عملها انتظارا للدستور الجديد، وربما تؤجل كل الدعاوى إلى مواعيد لاحقة
ومن المحتمل أن تصدر حكما -لا قيمة له- بحل التأسيسية، وربما يصحب ذلك الحكم -كعادتهم – تفسير يستوجب إسقاط عمل التأسيسية بأثر رجعي، فتحدث حالة ارتباك يستغلها العلمانيون للترويج بعدم دستورية الاستفتاء
وربما تقتصر على حل مجلس الشورى

وليس بعيدا أن يتأثر أعضاء المحكمة بالمادة المقترحة لتقليص عدد أعضاءها، إذ سيعني لك حدوث تضارب في المصالح بين 11 عضو، وبين الثماني المستبعدين